

## مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات المصرفية مع التطبيق على بعض الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة

علياء بسيوني\*

### ملخص

هدفت الورقة إلى تحديد المؤشرات التي يمكن أن يتضمنها نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية في الدول ذات الاقتصاديات المتنوعة. وقد طبقت نموذج انحدار مدمج لبيانات مقطوع عرضي وسلاسل زمنية لأربع دول عربية، تمثلت في مصر والأردن وتونس والمغرب خلال الفترة 1999-2007. وقد أوضحت نتائج القياس أن كلاً من نسبة الإحتياطيات السائلة للأصول ونسبة رأس المال للأصول ومعدل العائد على الأصول ومعدل دوران الأسهم يرتبط بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع مؤشر الأزمات المصرفية الذي أعدته هذه الورقة. أما بصدد المتغيرات التي تمارس تأثيراً طردياً ومعنوياً على هذا المؤشر، فقد تمثلت في نسبة كل من التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل والعجز التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي. كذلك فقد تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي ونسبة عجز الموازنة وبين مؤشر هذه الأزمات. وقد خلصت الورقة إلى أهمية إدخال المؤشرات التي تعكس كلاً من الأداء المالي والأداء الاقتصادي الخارجي عند تصميم نظام الإنذار المبكر للأزمات المصرفية في حالة الاقتصاديات المتنوعة.

## Early Warning Indicators of Banking Crises: An Application on Some Arab Countries with Diversified Economies

Aliaa Basiouni

### Abstract

This paper aims to determine the indicators that could be included in the early warning system of banking crises of diversified economies. It uses a pooled regression model with panel data of four Arab countries: Egypt, Jordan, Tunisia and Morocco during the period 1999-2007. The econometric results show that the ratio of bank liquid reserves to assets, bank capital to assets, bank return on assets and turnover rate of stocks are negatively and significantly related to the index of banking crises that this paper proposes. Other variables that have significant positive effects on this index include the ratio of both short-run capital inflows and trade deficit to GDP. However, it has been shown that economic growth rate, inflation rate, real interest rate and budget deficit have no significant effects on this index. Taking all these results together, the paper captures the importance of the inclusion of both financial and external economic performance indicators on designing an early warning system of banking crises for this set of economies.

\* مدرس الاقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

## مقدمة

يمر الاقتصاد العالمي منذ أغسطس 2007 بأزمة مالية حادة، تكمن خطورتها من كونها انطلقت من اقتصاد الولايات المتحدة الذي يشكل المحرك الأساسي للنمو في الاقتصاد العالمي، ومن ثم فإنه من المتوقع أن تكون آثارها أكثر انتشاراً.

تعكس هذه الأزمة التحول من اقتصاد حقيقي يقوم على السلع والخدمات إلى اقتصاد يقوم على أدوات مالية غير مرتبطة بأصول عينية. وتعزى تحديداً إلى عدم انضباط أساسيات العمل المصرفي السليم ممثلاً بالإفراط في منح القروض عالية المخاطر في مجال الرهن العقاري، فضلاً عن عمليات التحايل على إجراءات الرقابة المصرفية عن طريق التخلص من هذه القروض المشكوك في تحصيلها بنقلها إلى ميزانيات البنوك وتحويلها إلى سندات يتم تسويقها إلى كثير من المؤسسات المالية بعروض مغرية. وقد ترتب على ذلك تعرض العديد من البنوك الكبرى في العالم لخسائر فادحة في قيمة أصولها، انعكست في مشاكل السيولة والإعسار المالي.

وعلى ضوء التداعيات المتسارعة للأزمة المالية الأمريكية التي بدأت في شكل أزمة مصرفية محلية وأصبحت أزمة اقتصادية دولية، فإنه من الصعوبة القول بإمكانية بقاء الدول العربية بمنأى عن التعرض لهذه الأزمات، خاصة في ظل مساعي تحرير الحسابات الرأسمالية للعديد منها ودوره في دعم التكامل المالي. الأمر الذي يستدعي ضرورة وجود مؤشرات للإنذار المبكر لهذه الأزمات يمكن الاسترشاد بها في توقع مدى إمكانية التعرض لها، ومن ثم اتخاذ التدابير الملائمة لتحسين الاقتصاد ضدها.

ولما كانت الدول العربية - مع القواسم المشتركة التي تجمعها - تتباين في طبيعة هيكلها الاقتصادي في ما بين اقتصاديات ذات طبيعة أحادية وأخرى ذات طبيعة متنوعة، فإنه من المفيد مراعاة ذلك وصولاً لنتائج أكثر ملاءمة.

وبناء على ما تقدم، فإن محور اهتمام هذه الدراسة يتركز في تحديد ماهية المتغيرات التي يمكن أن يتضمنها نظام الإنذار المبكر للازمات المصرفية، مع التطبيق على عدد من الدول العربية التي تتسم بهيكل اقتصادي متنوع، وتمثل في كل من مصر والأردن وتونس والمغرب. تسعى الدراسة إلى اختبار مجموعة من الفرضيات، أهمها الآتية:

أولاً: أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي (معبراً عنها بنسبة كل من التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل وعجز الميزان التجاري) ومؤشر حدوث الأزمات المصرفية في الاقتصاديات المتنوعة.

ثانياً: أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي (معبراً عنها بكل من معدل نمو الناتج ومعدل الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم وعجز الموازنة) ومؤشر حدوث الأزمات المصرفية في الاقتصاديات المتنوعة.

ثالثاً: أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المالي (معبراً عنها بكل من نسبة الاحتياطيات السائلة ونسبة رأس المال للأصول ومعدل العائد على الأصول ومعدل دوران الأسهم) ومؤشر حدوث الأزمات المصرفية في الاقتصاديات المتنوعة.

لاختبار الفرضيات السابقة، فقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام الأسلوب الوصفي في توضيح المفاهيم وتحليل العلاقات بين الأزمات المصرفية والعوامل المحددة لها، وذلك بناء على مراجعة الأدبيات الاقتصادية وما تضمنته الدراسات المتاحة في هذا الصدد. كما اعتمدت على استخدام الأسلوب الكمي، حيث تم تحليل اتجاهات مؤشرات أداء القطاع المصرفي للدول الأربع محل الدراسة خلال الفترة (2007-1999) باستخدام المتوسطات. ثم تم تكوين نموذج انحدار مدمج لها Pooled Regression Model باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) Generalized Least Squares لتقدير العلاقة بين المتغير التابع الممثل في المؤشر المركب الذي أعدته الدراسة للأزمة المصرفية وبين المتغيرات المستقلة ممثلة في العوامل المحددة لها.

وجدير بالذكر أن اختيار عينة الدراسة يعزى إلى ما تحمله هذه الدول من عدد من السمات المشتركة التي تجعل وضعها في إطار واحد أمراً مقبولاً. فضلاً عن كونها دولاً غير نفطية تحافظ على سياسة تنوع القاعدة الإنتاجية، فإنها تمتلك مؤسسات مالية واقتصادية متطورة إلى حد ما، كما أنها دول متوسطة من حيث الدخل ومن حيث مؤشر التنمية البشرية، وذات نشاط ملموس في تنفيذ عمليات الخصخصة. ومما يعزز من روابط التعاون بين هذه الدول قيامها في عام 2004 بالتوقيع على اتفاقية "أغادير" حول إقامة منطقة للتبادل الحر يدخل ضمن أهدافها تنسيق السياسات الاقتصادية في القطاع المالي.

يرجع اختيار الفترة (2007-1999) لكونها تتسم بتحرير القطاع المصرفي من خلال التوسع في الوساطة المالية والانفتاح على الخارج، خاصة ما اتخذته الدول العربية محل الدراسة من إجراءات بصدد تحرير التدفقات الرأسمالية وما لها من تأثير في تزايد احتمالات تعرض القطاع المصرفي للصدمات الخارجية. هذا فضلاً عن أنها الفترة التي توفرت فيها بيانات عن القروض المدومة، التي ارتكزت عليها هذه الدراسة في التعبير عن الأزمات المصرفية. تنقسم هذه الورقة إلى أربعة أجزاء. يتعلق الجزء الأول منها بالمفاهيم الأساسية للأزمات المالية. ويتناول الجزء الثاني عرضاً لمحددات الأزمات المصرفية، ويتعرض الجزء الثالث لتحليل مؤشرات أداء القطاع المصرفي للدول محل الدراسة خلال الفترة (2007-1999)، ويتناول الجزء الرابع بناء النموذج القياسي ونتائجه، وتنتهي الورقة بالخاتمة.

## المفاهيم الأساسية للأزمات المالية

يمكن التمييز بين نوعين من الأزمات المالية، وهما الأزمات غير المصرفية والأزمات المصرفية (Lestano et al., 2003). يضم النوع الأول كلاً من أزمة سعر الصرف وأزمة الدين. يقصد بأزمة سعر

الصرف ذلك الوضع الذي تشهد فيه العملة المحلية تخفيضاً كبيراً في قيمتها يكون عادة مصحوباً بزيادة في معدلات السحب من إحتياطيات النقد الأجنبي (Kaminsky et al., 1998). وفي هذا الصدد فقد قدر التخفيض في قيمة العملة الذي يمكن معه القول بوجود أزمة بنسبة تزيد عن 35% على مدار سنة كاملة (أيمن هندي، 2007). أما أزمة الدين، فهي تعكس عجز الدولة المقترضة عن الوفاء بالتزامات إعادة السداد، سواء أكان هذا العجز بشكل صريح أو في شكل إعادة جدولة الديون (Oka, 2003).

أما بالنسبة للنوع الثاني فيتعذر وضع مفهوم موحد له، حيث تتعدد رؤى المفكرين بشأنها. فهي قد تشير إلى حالة الذعر البنكي Bank run التي تتمثل في تدافع المودعين على طلبات تسهيل ودائعهم، والتي تجبر البنوك على إيقاف تحويلها إلى نقد سائل (Gupta, 2002). وفي تعريف آخر تعني تعرض نسبة ملحوظة من بنوك القطاع المصرفي إلى حالة الإسعار المالي بحيث يتطلب الأمر تدخلاً من البنك المركزي لضخ أموال لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المصرفي. وفي هذا الصدد، فإن البعض يرى أن الدولة تكون في أزمة مصرفية حين ما تكون الالتزامات الموجودة في المؤسسات المالية التي تشكل الجزء الأكبر من النظام المصرفي تفوق قيمة الأصول المقابلة لها، حتى أن دخل النظام المصرفي غير كاف لتغطية نفقاته (عبد النبي الطوخي، بدون تاريخ). ويلاحظ على المفاهيم السابقة أنها تركز على الجانب الوصفي لهذا النوع من الأزمات وتقتصر للجانب الكمي، الأمر الذي يجعل التعبير عنها رقمياً أمراً بالغ الصعوبة. وقد تمت معالجة ذلك من خلال التعريف الأكثر شمولاً الذي قدمته دراسة (Demirguc-Kunt, & Detragiache, 1998)، الذي يضمن تحقق - على الأقل - أحد المعايير الأربعة الآتية:

1. تمثيل القروض المدومة لنسبة تزيد عن 10% من إجمالي القروض.
2. تشكل تكلفة عملية الإنقاذ المصرفي نسبة لا تقل عن 2% من الناتج المحلي الإجمالي.
3. حدوث بعض حالات التاميم المصرفي.
4. حدوث حالة الذعر البنكي، وما تتخذه الحكومة من تدابير طارئة مثل تجميد الودائع وتعطيل العمل بالبنوك لبعض الأيام أو فرض نظام عام لتأمين الودائع.

وقد تدرج في توصيفه لحدّة الأزمة المصرفية إستناداً إلى المعيار الأول، حيث تعتبر أكثر حدة عندما تتخطى نسبة القروض المدومة إلى إجمالي القروض 15%، في حين تعد أقل حدة عندما تسجل ما يقرب من 5% فقط.

وفي هذا الصدد، فقد أكد عدد من الدراسات على أهمية مستوى القروض المدومة في التعبير عن الأزمات المصرفية، حيث ترى أن جانب أصول البنك وتحديداً جودتها هي المؤشر الأساسي لحدوث مثل هذا النوع من الأزمات (Kaminsky & Reinhart, 1999; Fuertes & Espinola, 2006).

## محددات الأزمات المصرفية

تناول الفكر الاقتصادي موضوع الأزمات المصرفية من خلال نظريات الأجيال الثلاثة (Zinkovskaya, 2008). حيث تتلخص رؤية نظرية الجيل الأول في أن هذه الأزمات تأتي انعكاساً لتراخي الأداء الاقتصادي الكلي نتيجة لإنباع سياسات إقتصادية غير ملائمة، سواء تعلق الأمر بالسياسة المالية أو النقدية أو التجارية أو الائتمانية أو الاستثمارية. وتعتقد نظرية الجيل الثاني في أن الأزمات تعزى إلى أثر التوقعات المحققة ذاتياً وما يقترن بها من ردود أفعال متشابهة للمتعاملين في ما يعرف بسلوك القطيع، وتبعاً لذلك، فإن المحرك الأساسي للأزمات يتمثل في أثر العدوى الذي يجعل من حدوث أزمة في دولة ما مؤشراً لحدوث أزمة أخرى في الدولة التي ترتبط معها بعلاقات تجارية ومالية. أما نظرية الجيل الثالث، فتري أن هذه الأزمات ترجع إلى ضعف الأداء المصرفي. وتبعاً لذلك، فإنها تركز على دور المخاطر المعنوية في دفع الية الحلقة المفرغة للتوسع في القروض والاستثمار في ظل غياب التامين على الودائع أو اقتصره على الشكل الضمني فقط، وما يصاحبها من تراخ في جودة نشاط الإقراض ومن ثم تعثر القطاع المالي.

في ضوء ذلك، وتبعاً لما هو متوفر من دراسات تطبيقية، فإنه يمكن التمييز بين مجموعتين من المحددات للأزمات المصرفية:

### محددات كلية داخلية

تتضمن عدداً من المتغيرات التي تعكس الأداء الاقتصادي الكلي بجوانبه المختلفة، وتتمثل في معدل نمو الناتج ومعدل الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم وعجز الموازنة العامة.

تميل الأزمات المصرفية إلى الارتباط الوثيق بمعدلات النمو الاقتصادي، خاصة وأن الطبيعة الخاصة للبنوك تجعلها شديدة الحساسية للتطورات التي يشهدها القطاع العيني في الاقتصاد. وتتلخص أهم ملامح العلاقة بين انخفاض معدل نمو الناتج وبين حدوث هذا النوع من الأزمات في الآتي:

- أ. تسبق حالة الركود الاقتصادي حدوث هذه الأزمات بفترة زمنية قصيرة قد تتجاوز بضعة أشهر.
- ب. تكون فترة الركود الاقتصادي ذاتها مسبقة بفترة رواج تتسم بالتوسع في الاقتراض المصرفي، الأمر الذي يعكس ارتباط هذه الأزمات بنقاط التحول في الدورات الاقتصادية (Kaminsky & Reinhart, 1999).
- ج. يعزى التأثير السالب لمعدل النمو في جانب منه إلى حالة الخوف التي تسيطر على المودعين أثناء فترات الركود الاقتصادي، لما يصاحبها من تزايد مخاطر الائتمان التي تدفعهم للمطالبة بتسييل ودائعهم (Kaminsky, 1999).
- د. يتأثر مدى الارتباط بين معدل النمو الاقتصادي وحدث هذه الأزمات بطبيعة هيكل الاقتصاد. ويستدل على ذلك مما قد أشارت إليه إحدى الدراسات من أن الاقتصاديات الأحادية التي تعتمد على قطاع ما في نموها مثل الاقتصاديات الخليجية يكون فيها الارتباط أكثر وضوحاً، بحيث أن أي تقلبات

يتعرض لها قطاع النفط تنعكس على أداء الاقتصاد الكلي وبالتالي أداء الجهاز المصرفي (عبد النبي الطوخي، بدون تاريخ).

ومن المتوقع أن يمارس معدل الفائدة الحقيقي قصير الأجل تأثيراً موجباً على إمكانية حدوث الأزمات المصرفية. دلالة ذلك أن هذه الزيادة تجبر البنوك على رفع معدل الفائدة على الودائع، مما يزيد من حجم الفجوة بينه وبين معدل الفائدة على القروض، حيث تتسم بطبيعة طويلة الأجل ذات معدلات فائدة شبه ثابتة يتعذر تعديلها، وبالتالي فإنه من المحتمل أن تواجه البنوك انخفاضاً في ربحيتها. وقد يترتب على نجاح البنوك في نقل ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي إلى المقترضين حدوث زيادة في نسبة القروض المدومة (Demirguc-Kunt & Detragiache, 1998).

أما بالنسبة لكل من التضخم وعجز الموازنة العامة، فقد توصلت الدراسة التي قدمها Davis and Karim (2008) إلى أن كلا منهما يمارس تأثيراً موجباً وذات معنوية إحصائية إحصائياً على حدوث الأزمات المصرفية. ويرى في ذلك أن ارتفاع معدل التضخم يعكس سوء إدارة الاقتصاد الكلي، وقد يمهّد لظهور مخاطر السوق. أما عن تزايد عجز الموازنة، فهو يمثل عائقاً أمام التحرير المالي الناجح، كما أنه يؤدي إلى تأجيل إجراءات الحكومة بشأن تقوية ميزانية البنوك المتعثرة مالياً (Davis & Karim, 2008).

### محددات كلية خارجية

هي تلك المحددات التي تعكس الأداء الاقتصادي الخارجي، ومنها تدفقات رؤوس الأموال وعجز الميزان التجاري. وترجع أهميتها إلى حقيقة مؤداها قابلية أزمات المديونية وسعر الصرف إلى التحول إلى أزمات مصرفية.

تعكس تدفقات رؤوس الأموال تأثير إجراءات تحرير الحسابات الرأسمالية. ذلك أن التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل تشكل بوجه عام مصدراً أساسياً للتقلبات الاقتصادية ومن ثم الأزمات الناجمة عنها مقارنة بالتدفقات طويلة الأجل التي يجسدها الاستثمار الأجنبي المباشر (Sulimierska, 2008). وتظهر ملامح العلاقة الطردية بين هذا المحدد والأزمات المصرفية من خلال دراسة تناولت الأثر المترتب على تزايد تدفقات رؤوس الأموال المتجهة للداخل في اقتصاد يفتقر قطاعه المصرفي للضوابط التنظيمية والرقابية الكافية. وترى أنها تؤدي إلى دورات متلاحقة من الإقراض المفرط، دون تقييم كاف لمخاطر الائتمان، خاصة مع تزايد الاستهلاك والطلب على الواردات (Kaminsky, 1999). وهو ما أكدته دراسة أخرى أشارت إلى أن الأزمات المصرفية تكون مسبقة بتدفقات كبيرة من رؤوس الأموال قصيرة الأجل (Demirguc-Kunt & Detragiache, 1998).

يوضح عجز الميزان التجاري أثر تحرير التجارة الدولية، ذلك أنه من المتوقع أن يؤدي تزايدها إلى ارتفاع احتمالية حدوث هذا النوع من الأزمات. وترجع أهمية إدخال هذا المحدد إلى ما يلي:

1. دور العجز التجاري في تراجع احتياطات النقد الأجنبي وعدم استقرار أسعار الصرف (عبد النبي إسماعيل الطوخي، بدون تاريخ). وفي هذا الشأن، فقد أوضحت إحدى الدراسات وجود علاقة ذات اتجاهين بين الأزمات المصرفية وأزمات سعر الصرف، باعتبار أن كلا منهما تؤثر على الأخرى (Gupta, 2002).
2. يعتبر تزايد العجز التجاري مؤشراً للصعوبات التي يواجهها عملاء البنوك المشتغلين بأنشطة ذات علاقة بقطاع التصدير، ومن ثم تزايد احتمالات عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم، خاصة منها تلك المتعلقة بخدمة القروض (ناجي التوني، 2004).
3. يعكس العجز التجاري بما يعنيه من تراجع أداء الصادرات تباطؤ النشاط الاقتصادي، مما قد يمهّد لحدوث الأزمات المصرفية (Kaminsky & Reinhart, 1999).

### محددات مالية

تتضمن عدداً من المتغيرات الجزئية المتعلقة بطبيعة البيئة المصرفية وأداء الأسواق المالية. وتتمثل هذه المحددات في درجة مخاطر السيولة ودرجة كفاية رأس المال ومعدل الربحية ودرجة مخاطر السوق.

تعكس مخاطر السيولة احتمالية عجز النظام المصرفي عن الاستجابة لطلبات سحب المودعين بسبب ارتفاع نسبة الأصول المتسمة بانخفاض سيولتها عن خصومه المتسمة بارتفاع سيولتها نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل. وفي هذا الصدد، فقد أشارت إحدى الدراسات، إلى أن التخوف من عدم سيولة الأصول يؤدي إلى تغذية حالة الذعر البنكي ذاتياً (Davis & Karim, 2008).

تساعد درجة كفاية رأس المال في التنبؤ بالأزمات المصرفية، وهي تعكس درجة مخاطر رأس المال التي يتعرض لها البنك ودرجة استقراره، ومدى تماشيه مع قواعد لجنة بازل. فكلما ارتفعت هذه النسبة وغطت الحد الأدنى 8% كلما انخفضت درجة المخاطر التي يواجهها البنك وكلما كان أقل تعرضاً لهذه الأزمات (نجوى عبد الله سمك، 2004).

يعتبر الربح مؤشراً هاماً لمدى كفاءة أداء المنشأة الاقتصادية، حيث أن تعظيم الربح هو هدفها الرئيسي، ويرتبط معدل الربحية بهيكل السوق (عبد النبي إسماعيل الطوخي، بدون تاريخ). ويعكس ارتفاع معدل ربحية البنك تحسناً في مستوى أدائه وقدرة أكبر على مواجهة الأزمات، ومن ثم فإنه من المتوقع أن يمارس معدل الربحية تأثيراً عكسياً على احتمالات حدوث الأزمات المصرفية.

تشير مخاطر السوق إلى أثر تهاوي أسعار بعض الأصول على صافي ثروة النظام المصرفي (Davis & Karim, 2008). ويعزى هذا الاتجاه الهبوطي للأسعار إلى عدد من الأسباب، أهمها تركيز المحافظ المالية في أنواع معينة من الأصول، حيث تميل البنوك نحو تكثيف استثماراتها في الأصول التي تشهد أسعارها نشاطاً ملحوظاً، ومن أبرزها الأصول العقارية لآثارها في زيادة القيمة الرأسمالية للبنك، وتعد الأزمة الأمريكية

الراهنة مثلاً حياً على الآثار السلبية الناشئة عن ارتفاع نسبة تركيز هذا النوع من الأصول (سلطان أبو علي، 2008). بالإضافة إلى ذلك، فإن أنشطة المضاربة وتقلبات التعامل في الأسواق المالية تلعب دوراً هاماً في التمهيد لظهور مخاطر السوق.

## تحليل مؤشرات الأداء المصرفي في الدول العربية محل الدراسة

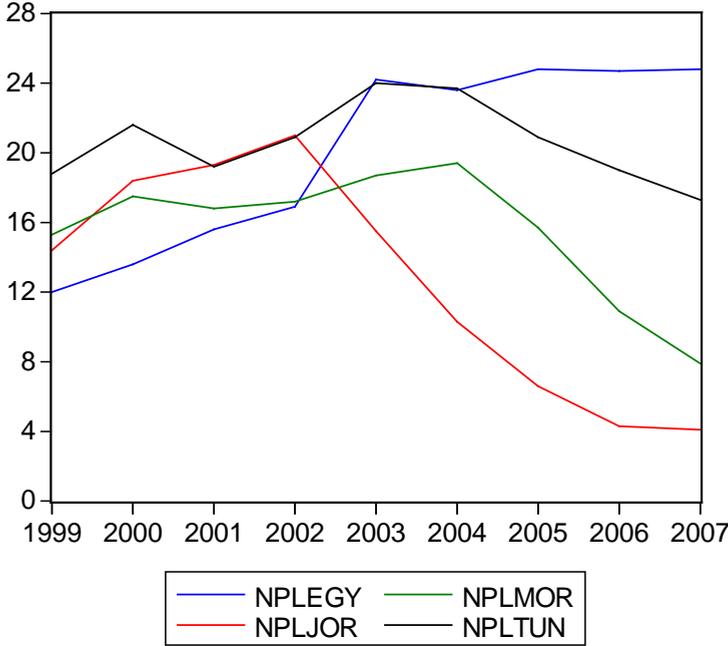
يهدف هذا الجزء إلى إلقاء نظرة عامة على طبيعة أداء الجهاز المصرفي في الدول العربية الأربع محل الدراسة والتي تتمثل في كل من مصر (EGY) والأردن (JOR) والمغرب (MOR) وتونس (TUN)، وذلك خلال الفترة (1999-2007). وسوف يتم الاعتماد في تحليل الأداء على عدد من المؤشرات التي تستخدم في كثير من الدراسات لعقد المقارنات الدولية (صندوق النقد العربي، وآخرون 2008)، وذلك وفقاً لما هو متاح من بيانات.

### جودة الأصول

للحكم على مدى جودة أصول الجهاز المصرفي، التي تمثل الجانب المحرك للالتزامات المصرفية، فإن المؤشر الأساسي لذلك هو نسبة القروض المدومة إلى إجمالي الأصول، وقد تبين أن متوسط هذه النسبة على مستوى الدول العربية محل الدراسة كمجموعة خلال الفترة (1999-2007) قد بلغ نحو 17.2%. وسجل هذا المتوسط أعلى مستوياته في كل من تونس ليقترّب من 21% ومصر ليصل إلى 20%، في حين انخفض مستواه (وإن ظل مرتفعاً نسبياً) إلى 15% في المغرب ونحو 13% في الأردن. ويلاحظ بوجه عام ارتفاع قيمة هذا المؤشر في الدول العربية الأربع مقارنة بالدول العربية النفطية وتحديدًا دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مما يشير إلى احتمالات معاناة الجهاز المصرفي في دول العينة من بعض أوجه القصور في جانب جودة الأصول.

بالنظر إلى التطور الزمني لقيمة هذا المؤشر في كل من الدول الأربع خلال فترة الدراسة، كما هو موضح في الشكل رقم (1)، فإنه يتبين أن مصر هي الدولة التي شهدت طفرة ملحوظة في هذا المؤشر، حيث تضاعفت قيمته في نهاية الفترة مقارنة ببدايتها. أما في تونس، فقد ظلت قيمة هذا المؤشر نسبياً حول مستواها المرتفع، في حين أحرزت الأردن تحسناً في قيمة هذا المؤشر، حيث انخفضت بمعدل 71.5% يليها في ذلك المغرب بمعدل انخفاض قدره 48.4%.

شكل رقم (1)  
نسبة القروض المدومة إلى إجمالي الأصول في الدول العربية محل الدراسة  
خلال الفترة (1999-2007)



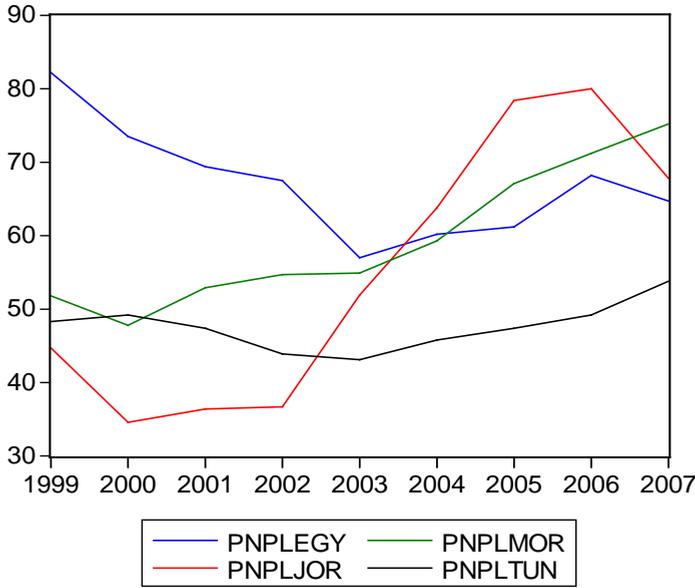
المصدر: تقرير التكيف المالي العالمي، إصدارات مختلفة.

جدير بالذكر أنه عند استخدام مؤشر آخر لجودة الأصول وهو نسبة مخصصات البنوك إلى القروض المدومة (حيث تعني زيادته انخفاض احتمالية التعرض للالتزامات المصرفية) فإن النتائج جاءت متوافقة مع التحليل السابق، حيث بلغ متوسط هذه النسبة في الدول الأربع خلال فترة الدراسة كمجموعة نحو 57%، أي أن المخصصات لا تغطي سوى نصف قيمة القروض المدومة تقريباً.

لقد حققت تونس أدنى قيمة لهذا المتوسط، حيث لم تتجاوز 48% فقط. وقد سجلت كل من الأردن والمغرب قيمةً متقاربة، حيث وصلت في الأولى إلى نحو 55% وفي الثانية إلى 59%. أما بالنسبة لمصر، فعلى الرغم من تحقيقها لمتوسط لهذا المؤشر وصل إلى 67%، إلا أن التطور الزمني لقيمة هذا المؤشر تبعاً للشكل رقم (2)، يعكس انخفاضها بمعدل يتجاوز 20% عند مقارنة بداية الفترة بنهايتها.

## شكل رقم (2)

نسبة مخصصات البنوك إلى القروض المدومة في الدول العربية محل الدراسة  
خلال الفترة (1999-2007)

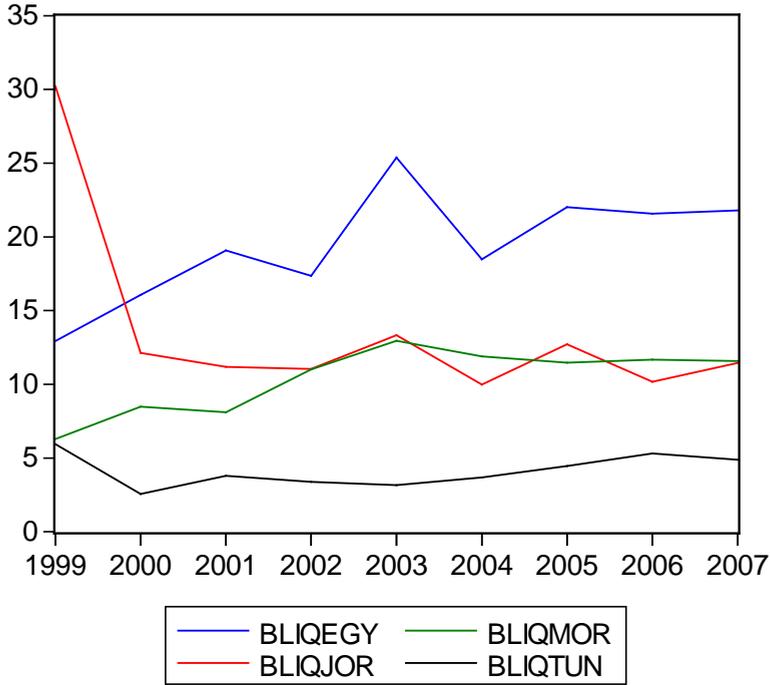


المصدر: تقرير التكييف المالي العالمي، إصدارات مختلفة.

## السيولة

تم الاعتماد على مؤشر نسبة الاحتياطيات السائلة إلى الأصول في تحليل موقف السيولة في الجهاز المصرفي. ويشير الشكل رقم (3)، إلى أن هذا المؤشر قد سجل بوجه عام أعلى معدلاته في مصر مقارنة ببقية دول العينة محل الدراسة محققاً متوسطاً قدره 19%، مما يقلل من احتمالات مخاطر السيولة، إلا أنه قد شهد حالة من عدم الاستقرار حتى وصل في عام 2003 إلى أقصى مستوى له وهو 25%، ثم اتجه نحو الانخفاض في السنوات الأخيرة ليستقر نسبياً حول معدل 22%. وقد تعزى حالة الاضطراب في جانب منها إلى الأزمات التي تعرض لها سوق العملة في مصر منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي، نتيجة لزيادة قوى الطلب على النقد الأجنبي مقارنة بقوى العرض، التي أسفرت عن قرار تعويم الجنيه المصري في يناير من عام 2003. أما بالنسبة لباقي دول العينة، فقد اتضح أن تونس قد سجلت أدنى مستويات لهذا المؤشر حتى أن قيمته لم تتجاوز 4% في المتوسط، الأمر الذي يعكس ارتفاع مخاطر السيولة فيها. وقد سجلت كل من الأردن والمغرب تقارباً في معدلات هذا المؤشر منذ بداية القرن الحالي، ليصل متوسطه إلى 13.5% و10.4% على الترتيب. هذا وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الاحتياطيات السائلة إلى الأصول في دول العينة كمجموعة تقترب من 12% في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة.

شكل رقم (3)  
نسبة الاحتياطيات السائلة إلى الأصول في الدول العربية محل الدراسة  
خلال الفترة (1999-2007)

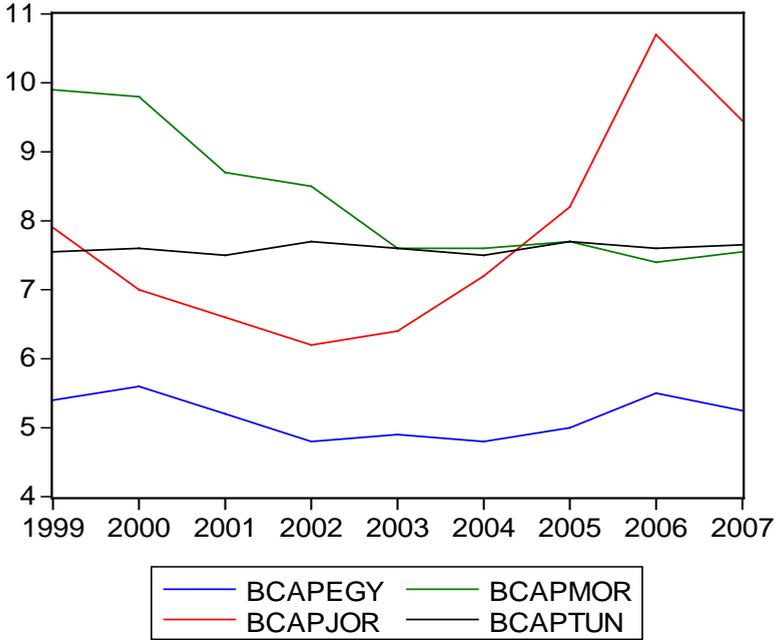


المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، قرص مدمج.

## كفاية رأس المال

للتعرف على مدى كفاية رأس المال، فقد استخدمت هذه الدراسة مؤشر نسبة رأس المال إلى الأصول الذي ينبئ بقدرة المصارف على مواجهة خسائر ممكنة وناجمة عن بعض الصدمات. وقد اتضح من خلاله أن المتوسط العام لهذا المؤشر في الدول العربية الأربع كمجموعة قد بلغ ما نسبته 7.2%، وهي تعد نسبة ضئيلة نوعاً ما مقارنة بما وضعته لجنة بازل كحد أدنى لملاءة رأس المال.

شكل رقم (4)  
نسبة رأس المال إلى الأصول في الدول العربية محل الدراسة  
خلال الفترة (1999-2007)



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، إصدارات مختلفة، قرص مدمج.

يبين الشكل رقم (4) انخفاض قيم هذا المؤشر في الجهاز المصرفي المصري مقارنة بنظيره في دول العينة، الأمر الذي يعني تزايد مخاطر رأس المال، خاصة وأن متوسط هذه القيم قد بلغ 5.2% فقط. ويلاحظ أن هذا المؤشر قد اتسم بالاستقرار في تونس، حيث بلغت قيمته 7.6% في المتوسط. وعلى الرغم من التباين في اتجاه المؤشر في كل من المغرب والأردن، حيث اتخذ في الأولى اتجاهاً متناقصاً، في حين اتخذ في الثانية اتجاهاً متزايداً، إلا أنهما متقاربتان بالنظر إلى قيمة هذا المؤشر في المتوسط، حيث سجلت المغرب أعلى قيمة بين دول العينة بنسبة 8.3% يليها الأردن محققة 7.7%.

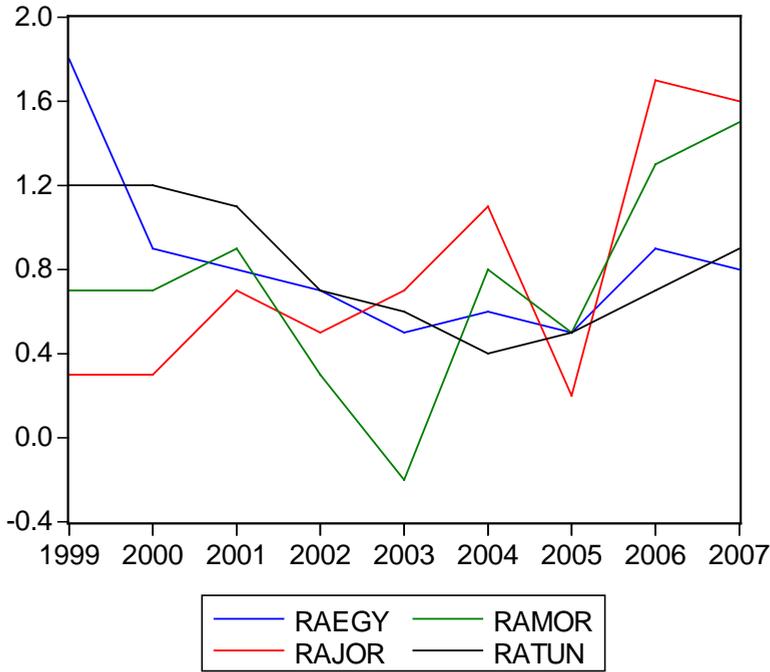
## الربحية

تتأثر ربحية المصارف العربية بعدة عوامل، أهمها: الدورات الاقتصادية، وإدارة المخاطر، ودرجة المنافسة في القطاع المالي والمصرفي، وتكاليف التشغيل ونسبة السيولة. ويمكن الاعتماد على مؤشر معدل العائد

على الأصول في إلقاء الضوء على ربحية الجهاز المصرفي. وقد اتضح من استخدام هذا المؤشر تدني المتوسط العام لربحية المصارف في الدول العربية محل الدراسة كمجموعة، حيث يقل عن 0.8%، فضلاً عن تقارب المتوسطات الخاصة له عند النظر لهذه الدول على نحو منفرد، وقد تراوحت بين (0.72% - 0.83%).

شكل رقم (5)

معدل العائد على الأصول في الدول العربية محل الدراسة  
خلال الفترة (1999-2007)



المصدر: تقرير التكيف المالي العالمي، إصدارات مختلفة.

يتيح الشكل رقم (5) التعرف على اتجاهات هذا المؤشر خلال الفترة محل الدراسة. وتبعاً لذلك، فإن مسار هذا المؤشر يتسم بالتذبذب على مستوى أي من الدول الأربع. ومع ذلك، فإنه يمكن القول من خلال مقارنة قيمة هذا المؤشر في بداية فترة الدراسة بقيمته في نهايتها بأن مساره كان نحو الارتفاع في كل من الأردن والمغرب، في حين اتجه نحو الانخفاض في كل من مصر وتونس.

## النموذج القياسي

لقد تم بناء النموذج القياسي لإختبار الفرضيات المستخلصة من الإطار النظري، والتي تتعلق بمدى تحقق العلاقات بين مؤشر الأزمة المصرفية وكل من مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي والداخلي والمالي. وقد تمثلت المنهجية المستخدمة في بناء نموذج إنحدار مدمج لبيانات مقطعية ممثلة في كل من مصر والأردن وتونس والمغرب والسلاسل الزمنية المعبرة عن الفترة (2007-1999)، وذلك على النحو التالي:

$$BC = b_0 + b_1 GDP + b_2 DIS + b_3 INF + b_4 PORT + b_5 TRD + b_6 BUD + b_7 STO + b_8 BLIQ + b_9 BCAP + b_{10} RA$$

## متغيرات النموذج

يمثل المتغير التابع (BC) مؤشر الأزمة المصرفية. وهو عبارة عن متوسط مرجح لكل من نسبة القروض المددومة إلى إجمالي الأصول (NPL) ونسبة مخصصات القروض إلى القروض المددومة (PNPL). وقد تم استخدام هذين المتغيرين لدورهما في بيان أداء الجهاز المصرفي من جانب جودة الأصول الذي يعتبر المسئول عن ظهور هذا النوع من الازمات كما سبق ذكره.

وقد تم حساب الأوزان النسبية لهذين المتغيرين، بحيث تتناسب عكسياً مع الانحراف المعياري لهما، ويكون مجموع الأوزان واحداً صحيحاً. وفي هذا الإطار، فقد تم استخدام المعادلتين التاليتين للوصول إلى الأوزان النسبية للمتغيرين:

$$\begin{aligned} W_{NPL} / W_{PNPL} &= S_{PNPL} / S_{NPL} \\ W_{NPL} + W_{PNPL} &= 1 \end{aligned}$$

حيث:

w: الوزن النسبي

s: الانحراف المعياري

وقد بلغ الانحراف المعياري لنسبة القروض المددومة إلى إجمالي الأصول نحو 5.615، في حين بلغ الانحراف المعياري لنسبة مخصصات القروض إلى القروض المددومة نحو 12.769، وتبعاً لذلك، فإن المعادلة التالية هي التي تم استخدامها في الوصول إلى المتغير المركب المعبر عن الأزمة المصرفية، حيث توضح الإشارة السالبة التي وردت فيها العلاقة العكسية بين نسبة مخصصات القروض إلى القروض المددومة وبين المتغير المستخدم لقياس الأزمة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2003).

$$BC = (0.69 * NPL) - (0.31 * PNPL)$$

واستناداً إلى محددات الأزمات المصرفية التي سبق بيانها، وللاعتبارات العملية من حيث توافر البيانات للفترة محل البحث، فقد تم التعبير عن المتغيرات المستقلة التي تضمنها نموذج الدراسة كالتالي:

- GDP: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- DIS: سعر الفائدة الحقيقي باعتباره بمعدل الخصم السنوي مطروحاً منه معدل التضخم.
- INF: معدل التضخم باعتباره معدل التغير في مخفض الناتج المحلي الإجمالي.
- PORT: نسبة تدفقات المحافظ المالية (رؤوس الأموال قصيرة الأجل) إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- TRD: نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- BUD: نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- STO: معدل دوران الأسهم<sup>(1)</sup>.
- BLIQ: نسبة الاحتياطيات السائلة إلى الأصول.
- BCAP: نسبة رأس المال إلى الأصول.
- RA: معدل العائد على الأصول.

وقد تم الحصول على بيانات الدول الأربع محل الدراسة المتعلقة بالمتغيرات السابقة خلال الفترة (1999-2007) من عدة مصادر هي: تقرير التكيف المالي العالمي، والإحصاءات المالية العالمية، ومؤشرات التنمية العالمية.

وقد تم حساب المتغيرات BC, GDP, DIS, INF, PORT, RD, BUD في حين تم استخدام البيانات المتاحة بشكل مباشر عن المتغيرات RA, BCAP, BLIQ, STO. كما تم إجراء بعض التعديلات على بعض البيانات بما يتلاءم مع وحدة البحث. فقد تم على سبيل المثال، تحويل الناتج المحلي الإجمالي من العملة المحلية إلى الدولار. كذلك تم استخدام مكمش الناتج المحلي الإجمالي لتحويل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة باعتبار أن عام 2000 يمثل سنة الأساس.

## نتائج النموذج

إعتمدت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى المعممة في تقدير معاملات النموذج السابق. ويلاحظ أنه قد سبق الوصول إلى النتائج النهائية، التي تم عرضها في الجدول رقم (1) عدة محاولات تمثلت في إدخال معامل التصحيح (1) AR لعلاج مشكلة الارتباط السلسلي بين قيم الخطأ العشوائي، واستخدام الأوزان الترجيحية cross-section weights لعلاج مشكلة إختلاف التباين، ثم إجراء اختبار Wald-test، حيث جاءت نتائجه مؤيدة لإدخال طريقة التأثيرات الثابتة fixed effects وليس العادية common<sup>(2)</sup>. وأخيراً، فقد تم حذف المتغيرات التي لم تحقق معنوية إحصائية تصل إلى مستوى 5%.

جدول رقم (1)  
نتائج الانحدار المدمج

P-Value	t-Statistic	القيمة	معاملات المتغيرات
0.0576	2.01	0.058	PORT
0.0001	4.68	0.436	TRD
0.0004	4.21 -	0.11 -	STO
0.0000	5.13 -	0.545 -	BLIQ
0.0005	4.09 -	1.652 -	BCAP
0.0054	3.1 -	2.453 -	RA
0.0000	5.43	0.826	(AR (1
		25.79	EGY-C
		24.23	JOR-C
		17.81	MOR-C
		16.44	TUN-C
		0.985	R <sup>2</sup>
0.0000		236.99	F-Value
		2.391	D.W

تشير النتائج السابقة إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج، وذلك استناداً إلى قيمة R<sup>2</sup>، التي تعني أن المتغيرات التي تم اختيارها تستطيع في مجملها تفسير نحو 98.5% من التغيرات التي تحدث في المتغير المعبر عن الأزمة المصرفية. وقد دعم ذلك ارتفاع قيمة F التي بلغت 236.9 وارتفاع معنويتها الإحصائية إلى مستوى أقل من 1%، الأمر الذي يعني ملاءمة النموذج القياسي المستخدم في شرح العلاقة بين الأزمة المصرفية وبين المتغيرات المفصلة التي تضمنها النموذج.

كذلك فقد أوضحت النتائج أن كلاً من التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل وعجز الميزان التجاري يمارس تأثيراً موجباً وذات معنوية إحصائية على مؤشر الأزمة المصرفية، وذلك عند مستوى معنوية 5% فأقل. وهذا يعني صحة الفرضية الخاصة بالعلاقة بين مؤشرات أداء القطاع الخارجي وهذا المؤشر، والتي تعزى إلى حقيقة الإرتباط بين ما تشهده أسعار الصرف من تقلبات جراء زيادة الإنفتاح المالي والتجاري وبين حدوث هذا النوع من الازمات. ذلك أنه في إطار توجه دول العينة نحو تقليل القيود المفروضة على الحسابات الرأسمالية وما يصاحبها من تنشيط لتحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل نحو الداخل في الوقت الذي لا تزال فيه الأسواق المالية والمصرفية لهذه الدول - بوصفها دولاً نامية - تعاني من بعض القصور في الترتيبات التنظيمية والضوابط الرقابية اللازمة، من شأنه أن ينعكس في تزايد عمليات الإقراض التي قد تفتقر للتقييم الكافي لمخاطر الإئتمان.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تزايد العجز التجاري بما يعنيه من تدهور القدرة التنافسية للصادرات إنما ينعكس في تراخي إحتياطات النقد الأجنبي وتخفيض قيمة العملة المحلية. هذا التخفيض من شأنه أن يؤثر على الأصول الحقيقية للبنوك ويضعف قدرة البنوك المركزية على القيام بدور المقرض الأخير للبنوك التي تواجه مشاكل سيولة أو تعثر مالي. ويبدو الأمر أكثر وضوحاً إذا ما اقترن العجز التجاري بحدوث أزمات فعلية في سوق العملة الوطنية، كما حدث في الإقتصاد المصري في نهاية تسعينات القرن الماضي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن زيادة الإفتتاح على العالم الخارجي تساعد على تغذية أثر العدوى الذي بدوره يعزز من إنتشار الأزمات على نطاق عدد كبير من الدول.

أما بصدد تأثير كل من معدل نمو الناتج وسعر الفائدة الحقيقي، ومعدل التضخم، ونسبة عجز الموازنة، فقد جاء غير معنوي عند مستوى 5% (ومن ثم تم حذفه من الجدول رقم (1)). الأمر الذي قد يثير بعض التساؤلات، نظراً لكونه يتناقض مع المنطق الاقتصادي. فعلى الرغم من أن الدراسات السابقة (كامنسكي وراينهارت (1999)، ديفيس وكريم (2008)) قد أوضحت أن تراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي يؤدي إلى حفر الأزمات المصرفية معللة ذلك بتأثير الدورات الإقتصادية كسمة للنظام الرأسمالي الحر، إلا أن ذلك لم يتحقق في نتائج هذه الدراسة. ويمكن تفسير عدم معنوية تأثير هذه المتغيرات، بالرجوع إلى طبيعة الهياكل الاقتصادية لدول العينة، حيث أنه نظراً لكونها إقتصاديات متنوعة وليست أحادية، فإنه من المتوقع أن يتسم أداؤها الداخلي - ومن ثم مؤشرات الكلية - بنوع من الاستقرار النسبي، بما يقلل من إمكانية اعتبار الصدمات الداخلية مصدراً أساسياً لحدوث الأزمات المصرفية. فالإعتماد على أكثر من مصدر للنمو ومن ثم تنوع مصادر الدخل يمثل أحد السياسات التأمينية التي تعمل على زيادة قدرة الإقتصاد على إمتصاص الصدمات الداخلية. واستناداً على ذلك، فإن طبيعة الهيكل الاقتصادي له أهميته في تحديد ماهية المؤشرات التي يتضمنها نظام الإنذار المبكر لهذا النوع من الأزمات.

أما عن المتغيرات المالية، وتحديداً منها تلك التي تعكس أداء القطاع المصرفي ذاته، فقد اتخذت جميعها إشارة سالبة وجاء تأثيرها معنوياً عند مستوى أقل من 1%. الأمر الذي يعني أن تراجع كل من نسبة الإحتياطات السائلة للأصول، ونسبة رأس المال للأصول، ومعدل العائد على الأصول، يؤدي إلى تزايد حدوث الأزمات المصرفية. بيان ذلك أن إنخفاض نسبة السيولة يعني إحصائية العجز عن تلبية طلبات سحب المودعين، أما إنخفاض نسبة كفاية رأس المال فتشير إلى إرتفاع درجة مخاطر الجهاز المصرفي، أما إنخفاض معدل الربحية فيوضح قصور كفاءة المؤسسات الإئتمانية. وتبعاً لذلك، فإن الحوكمة الجيدة هي من الأدوات الهامة لمواجهة الأزمات.

وقد أظهرت النتائج أيضاً وجود دور هام لأداء سوق المال، حيث يمارس معدل دوران الأسهم تأثيراً سالباً ذا معنوية إحصائية عند مستوى أقل من 1% على المتغير المعبر عن هذه الأزمات. وتفسير ذلك أن إنخفاض معدل دوران الأسهم يعني ضعف حركة التداول وإنخفاض سيولة سوق المال، ومن ثم تزايد إحصائيات حدوث حالة من التراجع في التعاملات قد تمهد لظهور مخاطر إنخفاض أسعار الأسهم. وتؤيد هذه النتيجة صحة فرضية الدراسة الخاصة بتأثير المتغيرات المالية.

تؤكد النتائج السابقة على أهمية إدخال مؤشرات الجانب المالي عند التنبؤ بحدوث الأزمات المصرفية عنه مقارنة بمؤشرات الجانب الحقيقي (الذي أوضحت نتائج هذه الدراسة افتقار الكثير منها للمعنوية الإحصائية المطلوبة). ومن منطلق هذه الأهمية، فإنه يلاحظ توجه المؤسسات الدولية في إطار الأزمة الأمريكية الراهنة نحو الإعتماد على المتغيرات المالية في تكوين مؤشرات للإنذار المبكر، بوصفها أكثر حساسية لما يطرأ من تغيرات على أداء القطاع المصرفي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الدراسة الحديثة التي أعدها البنك الاحتياطي الفيدرالي في مدينة كنساس، التي توصلت إلى إستنباط مؤشر للإعياء المالي (KCFSI) Kansas City Financial Stress Index، يتألف من أحد عشر متغيراً مالياً (Hakkio & Keeton, 2009).

## الخاتمة

يشهد القطاع المصرفي على الصعيد الدولي تطورات هامة في السنوات الراهنة في ظل تداعيات الأزمة المالية الأمريكية. ولما كان القطاع المصرفي العربي جزءاً من الكيان المالي الدولي، فإنه من المتوقع أن تمتد إليه بعض التأثيرات. وبغض النظر عن طبيعة هذه التأثيرات، فإن دواعي الرشد الاقتصادي تستلزم الحيطة والحذر في مواجهة هذه الأزمات المصرفية في الدول العربية وضرورة وضع آلية قومية ملائمة للإنذار المبكر. وفي هذا الإطار، تسعى هذه الدراسة إلى وضع تصور مبدئي للمؤشرات التي يمكن أن يتضمنها نظام الإنذار المبكر للدول العربية التي تتسم بتنوع القاعدة الإنتاجية. وقد تمثلت مقومات وضع هذا التصور في الآتي:

1. تحديد العوامل الحاكمة للأزمات المصرفية.
2. تحليل أداء القطاع المصرفي في الدول محل الدراسة.
3. التحقق من مدى صحة (أو خطأ) فرضيات الدراسة.

إتضح من خلال الدراسة أن العوامل الحاكمة للأزمات المصرفية - استناداً إلى الفكر الاقتصادي وما توصلت إليه الدراسات السابقة - تتمثل في مجموعة المحددات الكلية التي تضم مؤشرات للأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي، ومجموعة المحددات الجزئية التي تتضمن مؤشرات الأداء المالي على مستوى القطاع المصرفي.

أما بصدد تحليل أداء القطاع المصرفي في الدول الأربع محل الدراسة خلال الفترة (2007-1999)، فقد كشفت المؤشرات المستخدمة عن تراخ في مستوى هذا الأداء. وقد ركزت الدراسة في تحليلها على أربعة جوانب، تمثلت في كل من جودة الأصول، والسيولة، وكفاية رأس المال، والربحية.

تبين عند التحليل على مستوى الدول كمجموعة أن المتوسطات العامة لهذه الجوانب إنما ينذر بعضها بوجود قدر من المخاطر يتعين معالجته حتى لا يقود إلى حدوث أزمات مصرفية. ذلك أنه على الرغم من

عدم وجود مؤشرات عالمية قياسية موحدة لهذا النوع من الأزمات، إلا أن هناك بعض الدلائل التقريبية التي يمكن الإسترشاد بها في هذا الشأن. فقد بلغ المتوسط العام لنسبة القروض المدومة إلى إجمالي الأصول في دول العينة نحو 17%. وهو معدل مرتفع نسبياً، حيث أنه يتجاوز النسبة التي اعتمدت عليها بعض الدراسات السابق ذكرها في تعريفها للآزمات المصرفية والتي تتراوح بين 15%-10%. كما أنها تقترب من النسبة التي توصلت لها دراسة حديثة من خلال تحليل سلوك 42 أزمة مصرفية خلال الفترة 1970-2007، حيث بلغت نحو 25% (Laeven & Valencia, 2008). هذا وتبدو مخاطر رأس المال أكثر وضوحاً مع انخفاض نسبة رأس المال إلى الأصول إلى نحو 7% في المتوسط، بما يقل عن الحد الأدنى الذي حددته لجنة بازل الدولية وهو 8%. أما بصدد مؤشري درجة السيولة والربحية، الذي بلغ المتوسط العام لكل منهما على التوالي نحو 12% و 0.8% على الترتيب، فلم تتوافر نسب دقيقة يمكن المقارنة الدولية على أساسها.

أظهر التحليل على مستوى كل دولة منفردة، أن أداء الجهاز المصرفي في كل من مصر وتونس أقل نسبياً من أداء الجهاز المصرفي في كل من الأردن والمغرب.

أما في ما يتعلق باختبار فرضيات الدراسة في الدول الأربع للعينة خلال الفترة (1999-2007)، فقد تم بناء النموذج القياسي تبعاً للبيانات المتاحة. وقد جاءت نتائجه في صالح تأييد قبولها جميعاً عدا الفرضية الثانية، التي لم تثبت صحتها نظراً لطبيعة الهيكل الاقتصادي لدول الدراسة، الأمر الذي قد يجعل ركائز الحد من مخاطر الآزمات المصرفية في الاقتصاديات المتنوعة تتمثل في:

1. تحسين مؤشرات الأداء الخارجي في ظل تحرير التجارة وحسابات رأس المال.
2. الحد من مخاطر السوق وتنظيم أنشطة المضاربات.
3. تحسين أداء الإدارة المصرفية.

وفي ضوء ما تقدم، فإنه يجب التأكيد على ضرورة مراعاة السياسات والترتيبات الضامنة لسلامة الأداء المصرفي وجوده أصوله، مع تفعيل الضوابط الرقابية للحد من المخاطر التي قد تؤدي إلى حدوث الآزمات المصرفية، ومن الإجراءات الملائمة في هذا الصدد:

1. توثيق نظام للإنذار المبكر يتضمن مؤشرات تعكس طبيعة أداء الاقتصاد القومي، خاصة الأداء الخارجي، بالإضافة إلى مؤشرات تعكس أداء البيئة المصرفية.
2. الاهتمام بمتابعة وتقييم الأداء المصرفي على نحو مستمر وبما يتفق مع المعايير الدولية.
3. الحرص على منع ظاهرة تركيز الائتمان في أنواع معينة من الأصول.
4. تبني نظام جيد للتأمين على الودائع بشكل صريح وليس ضمني، مع مراعاة التناسب بين قسط التأمين ومخاطر المحافظ المالية للبنك.
5. الشفافية في الإفصاح على القروض المدومة، مع ضرورة تصنيفها تبعاً لدرجة مخاطرها، على أن يتم فرض احتياطي أكبر على القروض عالية المخاطر.

6. تهيئة البيئة المصرفية لاستقبال تحرير الحسابات الرأسمالية.  
7. تحسين الحوكمة المصرفية، لدورها في تقوية الإدارة السليمة للمخاطر ودعم الاستقرار المالي وتحسين فعالية توزيع الموارد. ويقتضي ذلك وضع إطار واضح يحكم مسؤوليات مجلس الإدارة، بحيث يحظى بالاستقلالية ويراعي الشفافية ويخضع لمراقبة المساهمين في رأس المال.

### الهوامش

(1) تم استخدام معدل دوران الأسهم كأحد مؤشرات أداء سوق المال حيث يعكس حجم التداول في السوق.

(2) يلاحظ أنه قد تعذر استخدام طريقة التأثيرات العشوائية لأن عدد البيانات المقطعية (المثلة في أربع دول) يقل عن عدد المتغيرات المستقلة.

## المراجع العربية

- أيمن محمد هندي (2007): "محددات أزمة العملة في مصر"، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة حلوان، مصر، العدد الثالث.
- سلطان أبو علي (2008)، "الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل، رقم 142.
- صندوق النقد العربي وآخرون (2008)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- عبد النبي إسماعيل الطوخي (بدون تاريخ)، «التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة». <http://www.4shared.com/get/107918023/72dde972.html>
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2003): «نظام الإنذار المبكر ضد أزمات العملة الوطنية»، مجلس الوزراء، مصر، الإصدار الأول.
- ناجي التوني (2004)، "الأزمات المالية"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، السنة الثالثة، العدد (29).
- نجوى عبد الله سمك (2004)، «كفاءة البنوك المصرية في مواجهة المنافسة العالمية»، في القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وسبل تحقيق الطموحات، تحرير: ليلي الخواجة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

## المراجع الانجليزية

- Davis, E. & Karim D. (2008), «Comparing Early Warning Systems for Banking Crises», *Journal of Financial Stability*, Vol. 4.
- Demirguc-Kunt, A. & Detragiache, E. (1998), «The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries», *IMF Staff Papers*, Vol. 45, No. 1.
- Fuertes, A. & Espinola, Z. (2006), «Towards the Early Signalling of Banking Crises: The Case of Paraguay», [www.bcu.gub.uy/autoriza/peiees/jor/2006/iees03j3080806.pdf](http://www.bcu.gub.uy/autoriza/peiees/jor/2006/iees03j3080806.pdf).
- Gupta, P. (2002), «Banking Crises: A Survey of the Literature», IMF, [www.imf.org/external/country/ind/tr/2002/pdf/050202.pdf](http://www.imf.org/external/country/ind/tr/2002/pdf/050202.pdf)

Hakkio, C. & Keeton, W. (2009) "Financial Stress: What is it, How can it be measured, & Why does it matter?", Federal Reserve Bank of Kansas City, Economic Review, 2<sup>nd</sup> Quarter.

IMF, Global Financial Stability Report, Various Issues.

Laeven, L. & Valencia, F. (2008), "Systemic Banking Crises: A New Database", IMF, Working Papers, No. 224.

Kaminsky, G. (1999), "Currency and Banking Crises: The Early Warnings of Distress", IMF, Working Paper, No. 178.

Kaminsky, G.; Lizondo, S. & Reinhart, C. (1998): "Leading Indicators of Currency Crises", IMF Staff Papers, Vol. 45, No. 1.

Kaminsky, G. & Reinhart, C. (1999), "The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance-of-Payments Problems", The American Economic Review, Vol. 89, No. 3.

Lestano, L.; Jacobs, J. & Kuper, G. (2003), "Indicators of Financial Crises Do Work! An Early-Warning System for Six Asian Countries", <http://ideas.repec.org/p/wpa/wuwpif/0409001.html>

Oka, C. (2003), "Anticipating Arrears to the IMF: Early Warning Systems", IMF, Working Paper, No. 18.

Sulimierska, M. (2008), "Capital account liberalization and currency crises- The Case of Central Eastern European Countries", International Trade and Finance Association, Conference Papers, No. 1140.

World Bank, World Development Indicators, CD ROM.

Zinkovskaya, E. (2008), "Determinants of Financial Crises in Russia and Other Transition Economies: An Empirical Test", Japanese Journal of Comparative Economics, Vol. 45, No. 2.